20001207-0005-R

قرار تسليم الموقوفين اللبنانيين ثمرة أجواء التهدئة وإعلانه من بعبدا لا يعني أن قنوات الاتصال الأخرى أقفلت

كتبت ندى عبد الصمد:

رأت أوساط متابعة للتحركات الجارية لتخفيف حدة المواقف المتعلقة بالعلاقة اللبنانية ـ السورية، ان الإعلان من القصر الجمهوري في بعبدا، عن قرار الرئيس السوري بشار الأسد بتسليم جميع الموقوفين اللبنانيين في السجون السورية الى السلطات اللبنانية، أعطى رئيس الجمهورية دفعا معنويا، بعدما بدا ان المراجع الرسمية لا تلعب دورا في التحركات الجارية على خط بيروت ـ دمشق وما انتهت إليه من تراجع في التشنج.

ولفتت الأوساط في هذا الاطار الى ما جاء في البيان الصادر عن القصر الجمهوري من أن الرئيس السوري «أكد على تجاوب سوريا مع رغبة الرئيس اللبناني بإصدار قرار بتسليم جميع الموقوفين»، وأن ذلك تم «بناء لتداول سابق». وربطت الأوساط بين «التجاوب السوري» مع الرغبة الرئاسية، وبين امتعاض نقل إلى دمشق في أعقاب مبادرة الرئيس نبيه بري من الصرح البطريركي، ولا سيما ان المبادرة جاءت بعد يومين على كلام لرئيس الجمهورية في خطاب الاستقلال، لا يتضمن أية إشارة الى ما جاء في كلام الرئيس بري من أن القوات السورية سوف تستكمل إعادة انتشارها وان القيادتين ستجتمعان قريبا للاتفاق على نقاط التموضع وفق خطة إعادة الانتشار، لا بل حملت كلمة الرئيس يومها، انتقادا شديدا لمطلقي الكلام حول الوجود السوري بأنهم في ذلك، يقدمون خدمة لإسرائيل.

وذكّرت المصادر أيضا بما أعلنه بري يومها، من انه سيتولى شخصيا متابعة قضية الموقوفين اللبنانيين في السجون السورية، كي يصار إلى تسليمهم للبنان بمن فيهم الذين صدرت أحكام بحقهم، على الرغم من أن بري حرص يومها على القول إن هذا الموضوع لم يبحث خلال اللقاء مع البطريرك صفير. وبدت خطوة بري يومها، خارج الإطار العفوي الذي قد يكون نتج عن لقائه في الصرح البطريركي أهالي الموقوفين، إنما حمل مضمون الكلام حول الموقوفين، ما أوحى بأن هذه الخطوة مطروحة أيضا للمعالجة من القيادة السورية في إطار الاستعداد لبحث عناوين الاعتراض على الملفات المتعلقة بالعلاقة اللبنانية السورية، وخاصة ان قضية الموقوفين في سوريا طرحت أكثر من مرة من قبل البطريرك صفير، وكانت حاضرة أيضا من خلال تحركات بعض الأهالي أمام مجلس النواب اللبناني مؤخرا.

إلا أن الأوساط نفسها لاحظت ان البيان الذي صدر عن القصر الجمهوري قبل جلسة مجلس الوزراء، وفي أثناء اجتماع مجلس المطارنة الموارنة، قوبل من قبل مجلس المطارنة بإشارة شكر للرئيس السوري، وتصدر البيان بالمقابل، الترحيب بمبادرة الرئيس نبيه بري التي أعلنت من الصرح البطريركي في بكركي. واعتبرت الأوساط إشارة بيان المطارنة الموارنة، بأنها إعلان متكرر عن الاستعداد للتجاوب مع هذه المبادرة وما طرحته من عناوين.

ورأت الأوساط ان بيان مجلس المطارنة عكس وجود مبادرة واحدة، بكركي على علم بها، هي مبادرة الرئيس بري. كما عكس البيان تلميحا باستبعاد الاعتبارات التي تلزم متابعة القضايا التي تطرحها المرجعيات الدينية مع المرجعيات السياسية من الطائفة الواحدة. هذا بالاضافة الى ان البيان استظل مبادرة بري ليعيد التأكيد على موقفه الأساسي الداعي الى تطبيق اتفاق الطائف لجهة إعادة انتشار الجيش السوري في لبنان، بمعزل عن أية خطوات أخرى، وقد برز هذا الفصل في البيان نفسه بحيث بدأ البيان بفقرة أولى حول مبادرة بري وأورد قضية الموقوفين في سوريا في الفقرة الخامسة.

إجراءات لاحقة قد تشمل تنظيم العمالة

وتعتقد الأوساط ان حرص سوريا على إعلان قرارها بالإفراج عن المعتقلين من خلال رئيس الجمهورية، لا يعني ان القنوات التي فتحت مؤخرا بين دمشق وبكركي قد جمدت. ورأت الأوساط في هذا السياق ان هذه القنوات نجحت في سحب الملف من التداول الحاد وليس من البحث، ولا سيما ان استقبالات الرئيس السوري في دمشق مؤخرا، حتمتها حالة الاحتقان التي وصلت إليها الأوضاع الداخلية في لبنان، والتي لم تعالج على المستوى الداخلي اللبناني.

إلا أن مضمون قرار الرئيس السوري وشكل الاعلان عنه، حمل إشارات في أكثر من اتجاه حسب نفس المصادر، فهو يعتبر متناغما مع ما أعلنه الرئيس السوري حول تعاطي الدولة السورية مع الدولة اللبنانية، والثاني هو استعداد سوريا للاستجابة لما ينادي به البعض في ظل أجواء التهدئة وبعيدا عن المواقف التي تظهر سوريا وكأنها تقوم بخطواتها تحت ضغط المطالب.

في المقابل كررت مصادر مقربة من جهات رسمية القول إن لا وجود لأي مبادرة بالمعنى الكامل للكلمة، إنما هنالك أفكار يجري نقلها، هدفها تقريب وجهات النظر لاستيعاب التشنج والنظر في أسبابه، لكن القضايا الأساسية تبحث في سياق المرجعيات الرسمية في البلدين، وان قرار تسليم الموقوفين اللبنانيين في السجون السورية دليل على ذلك.

وقالت المصادر نفسها إن رئيس الجمهورية أثار قضية الموقوفين اللبنانيين مع المسؤولين السوريين منذ خمسة أشهر، وهو تاريخ سابق لأي طرح جرى تداوله مؤخرا، وأنه جرى في خلال هذه الفترة تبادل أسماء ولوائح، وقد بحث هذا الموضوع على نار هادئة وخاصة انه يستوجب تعديل القوانين السورية وهو ما شكل حسب هذه الأوساط أحد أبرز العقد وتأخير إتمام الخطوة. وبعيدا عن تاريخ إثارة القضية وهوية القائمين بذلك، ذكرت جهات متابعة ان قرار تسليم الموقوفين اللبنانيين، يأتي في إطار خطوات قد تأخذ طريقها الى التنفيذ لاحقا من بينها ما يتصل بالعمالة السورية، ودخول مواد مناقسة لمنتجات لبنانية. ولم تستبعد الأوساط ان يطرح موضوع تنظيم العمالة عن طريق اعتماد بطاقات خاصة تعطى من مكاتب خاصة عند الحدود، وربما أطر تنظيمية أخرى لا يستبعد ان تكون هنالك رسوم رمزية في سياقها، بالاضافة الى البحث في إجراءات حول المنتجات الزراعية التي تدخل الأراضي اللبنانية بأسعار أقل من تلك التي يمكن للمزارع اللبناني أن يبيعها بعد احتساب التكاليف.

ورأت الأوساط ان الأجواء السائدة تشير الى ان الأمور تسير باتجاه معالجة بعض القضايا التي تثير حساسية داخلية.